



حقوق الإنسان

ع "معاً لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#اجتماعات مجلس المفوضين واللجان

مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الخامس



رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق،
والمستشار ياسر شاهين الأمين العام.

واستعرض رئيس المؤسسة - خلال
الاجتماع - الزيارة التي قام بها مؤخراً الى
في المعهد الألماني لحقوق الإنسان، والذي

ترأس المهندس علي أحمد الدرازي رئيس
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الاجتماع
الخامس لمكتب مجلس المفوضين، بحضور
الدكتورة فوزية الصالح رئيسة لجنة الحقوق
والحرريات العامة، والدكتور مال الله الحمادي

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يزور مركز ناصر للتأهيل والتدريب المهني



كما ناقش الطرفان دور المركز ومساهمته الفعالة في تأهيل المحكومين - ممن طبق عليهم نظام العقوبات والتدابير البديلة - بغية إدماجهم في المجتمع بشكل إيجابي لتعزيز من استقرار المجتمع، وعلى هامش الزيارة، أوضح الدرازي بأن هذه الزيارة تأتي انطلاقاً من المسؤولية والشاركة المجتمعية، ولتعزيز التعاون بين المؤسسة ومركز ناصر، مؤكداً على أهمية الدور الذي يضطلع به المركز في تأهيل وتدريب المحكومين في المراكز الإصلاحية، ومساعدتهم في التحصيل العلمي والمهني خلال فترة وجودهم في تلك المراكز.

قام المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بزيارة إلى مركز ناصر للتأهيل والتدريب المهني، حيث اجتمع خلالها مع الدكتور عبدالله ناصر النعيمي المدير التنفيذي للمركز، بحضور الاستاذ نبيه عزيز المدير الأكاديمي للمركز والسيد حسن راشد النعيمي المستشار القانوني للمركز.

وخلال الاجتماع، اطلع الدرازي على الخدمات التي يقدمها المركز من برامج تعليمية وتدريبية ومهنية، بالإضافة إلى جولة استطلاعية لمرافق المركز بمرافقة المدير التنفيذي وعدد من مسؤولي المركز.

تكملة من ص 1

للأطفال والعقوبات البديلة، والملتقيات التي سيستم من خلال الاجتماع بعدد من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحقوق الإنسان المختلفة، والتي يتم الاعداد لتنفيذها خلال الأسابيع القادمة من هذا العام.

تم خلالها التعريف بدور المؤسسة في مملكة البحرين، ومناقشة امكانية تبادل الخبرات والمعرفة، والتعاون بشكل عام في مجال بناء القدرات في القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

كما تم التطرق خلال اجتماع مكتب المفوضين إلى الفعاليات القادمة التي من المقرر أن تقيمها المؤسسة، خاصة في مجال العدالة الإصلاحية

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



مملكة البحرين Kingdom of Bahrain



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: استمرار التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في الملف الحقوقي

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



وتابع الدرازي بأن من أوجه إيلاء الملف الحقوقي الأهمية في البحرين هو وجود أكثر من مؤسسة معنية برعاية حقوق الإنسان والفتات الاجتماعية؛ ومن بين ذلك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين والأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية، مشيراً إلى أن القانون أتاح لهذه الجهات تنفيذ زيارات لمراكز الاحتجاز ورفع تقاريرها للمسؤولين والجهات المعنية ليتم نشرها بكل شفافية في الموقع الإلكتروني ووسائل الإعلام.

ولفت الدرازي إلى أن البحرين لم تشهد توقيف أي شخص بسبب نشاطه السياسي السلمي، وذلك لأن حرية التعبير مكفولة بموجب المادة (23) من الدستور، ومن بين أوجه ذلك كفالة حق التجمع وتنظيم المسيرات، مضيفاً كما يكفل الدستور حرية الصحافة من خلال قانون الصحافة والطباعة والنشر ووجود المؤسسات الصحفية والإعلامية التي تقدم المحتوى الإعلامي الهادف.

وأشار الدرازي إلى ما تحقق من مكتسبات وإنجازات حقوقية بحرينية مشرفة طيلة الفترة الماضية، وبخاصة في مجال حقوق الطفل وتطبيق قانون العدالة الإصلاحية ومكافحة الاتجار بالبشر وتطبيق قانون العقوبات البديلة، فضلاً عن التوجيه الملكي بشأن تطبيق نظام السجن المفتوحة وغيرها من مبادرات حقوقية رائدة تميّزت بها البحرين.

أكدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية استقاء المنظمات الحقوقية الأجنبية المعلومات الدقيقة لتفادي نشر معلومات منافية للحقيقة بشكل دوري ومتكرر، والتي لا تصب في مصلحة المنظومة الحقوقية بشكل عام.

وقال المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: "إن المؤسسة مستمرة في التعاون والتنسيق مع الهيئات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية والأجهزة المختصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن على أي من يريد معرفة الحقائق على أرض الواقع أن يستقيها من منابعها، مضيفاً بأن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على أتم استعداد لتلقي الملاحظات المتعلقة بحقوق الإنسان ودراساتها والبحث فيها.

وأوضح الدرازي أن الرعاية الصحية من الحقوق الدستورية المكفولة، والتي يجري تنفيذها بشكل صارم على الجميع من دون استثناء سواء للمواطنين أو الوافدين أو الزوار، فضلاً عن نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

وأشار الدرازي إلى أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنفذ دورياً عدداً من الجولات لمراكز الإصلاح والتأهيل، وذلك للاطمئنان على جودة الخدمات الصحية المقدمة للنزلاء وبخاصة في فترة انتشار جائحة فيروس كورونا (كورونا-19)، حيث أصدرت المؤسسة تقريراً بشأن هذا الموضوع وخلص إلى التزام مختلف الجهات المعنية بتقديم الرعاية الصحية المناسبة للنزلاء وبشكل يحافظ على الصحة العامة ومن بين أوجه ذلك إتاحة تلقي اللقاح المضاد لفيروس كورونا.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع رئيس أمانة التظلمات لحماية المواطنين بصربيا



اجتمع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مع السيد زوران باساليك رئيس أمانة التظلمات لحماية المواطنين بجمهورية صربيا، عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث بحث الجانبان الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز أوجه التعاون في مجال حقوق الإنسان بين المؤسسة وأمانة التظلمات في صربيا، لاسيما في مجالات التدريب والتثقيف وتبادل الخبرات، وذلك تفعيلًا لمذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين، وبما يدعم الأهداف المشتركة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.



الدرازي: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ترحب بمواصلة التوسع في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة والبدء في تنفيذ برنامج السجون المفتوحة



في تنفيذ العقوبات البديلة وبرنامج السجون المفتوحة، اللذان سيساهمان في إدماج المستفيدين من المحكوم عليهم، ودفعهم باتجاه الابتعاد عن تكرار الجريمة، الأمر الذي سيعزز من المنظومة الحقوقية في مملكة البحرين.

وأكد الدرازي دعم المؤسسة التام لكل ما من شأنه أن يسهم في نجاح هذه التجربة وتوسعتها، لتحقيق الغرض الجوهري منها عبر إدماج المحكومين في المجتمع بشكل إيجابي والاستفادة من طاقاتهم دون الإخلال بالمصلحة العامة، حيث تعد تجربة رائدة في المنطقة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، وستساهم بشكل كبير في توطيد الروابط الأسرية وحمايتهم، وستعزز من الاستقرار المجتمعي بشكل عام.

أعرب المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، عن ترحيب المؤسسة بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بمواصلة التوسع في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، وبما يتواءم مع البدء في تنفيذ برنامج السجون المفتوحة، مؤكداً بأن هذا التوسع في تطبيق أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة، والمرونة في تنفيذ برنامج السجون المفتوحة تتماشى مع المعايير الدولية، والبروتوكولات الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بمعاملة الأشخاص المسلوبة حريتهم بشكل إنساني واحترام كرامة الإنسان.

وأشار الدرازي إلى الدور الكبير الذي تضطلع به وزارة الداخلية

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل مجلس إدارة الاتحاد النسائي البحريني



المؤسسة للجهود التي يبذلها الاتحاد لتحقيق الأهداف المشتركة.

كما تم بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين المؤسسة والاتحاد لزيادة الوعي بأهمية تمكين المرأة من المشاركة الفعالة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي، كونها شريك فاعل ورئيسي في المسيرة التنموية المستدامة لمملكة البحرين.

من جانبهن، اعربت رئيسة الاتحاد النسائي البحريني عن خالص تقديرها للجهود التي تبذلها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لدعم المرأة، وعلى تعاونها الدائم والبناء مع الاتحاد بما يمكنه من القيام بالدور المنوط به.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الأستاذة أحلام رجب رئيسة الاتحاد النسائي البحريني، بحضور الدكتورة فوزية سعيد الصالح رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة بالمؤسسة، وعدد من عضوات مجلس إدارة الاتحاد النسائي البحريني، وذلك بمقر المؤسسة الوطنية في ضاحية السيف.

في مستهل اللقاء رحب الدرازي برئيسة وعضوات الاتحاد منوها بالدور البارز الذي تضطلع به المرأة البحرينية في شتى المجالات، لاسيما مساهمتها الفعالة في سياق جهود مملكة البحرين في مواجهة فيروس كورونا، مثنياً جهود الاتحاد النسائي في دعم ومساندة المرأة بشكل دائم، مؤكداً دعم

الوطنية لحقوق الإنسان تطلق النسخة الرابعة من البرنامج التدريبي الحقوقي لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني

الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وسبل تنفيذها.

وبهذه المناسبة، أوضح المستشار ياسر غانم شاهين أمين عام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن البرنامج التدريبي في نسخته الرابعة سيركز على المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان بين القانون الدولي والقانون الوطني، والضمانات الحقوقية المنظمة للحق في السلامة الجسدية والمعنوية، بالإضافة إلى ضمانات وحقوق الأشخاص المقيدة حريتهم، فضلاً عن الدور الرقابي الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين.



انطلقت النسخة الرابعة من البرنامج التدريبي الخاص لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني في حقوق الإنسان، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث ستقوم المؤسسة خلال هذا البرنامج الذي سيمتد لغاية شهر فبراير 2022 بتقديم مجموعة من المحاضرات في مجال حقوق الإنسان.

وقد تناولت المحاضرة الأولى من البرنامج دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، قدمها الأستاذ محمد النجار رئيس وحدة الشؤون القانونية، تضمنت عدد من المحاور أبرزها نشأة الآليات الوطنية، والدور الذي تضطلع به، والضمانات القانونية التي يُستند عليها لقيام المؤسسات بدورها على نحو متكامل.

فيما تناولت المحاضرة الثانية مفاهيم حقوق الإنسان بين القانون الدولي والقانون الوطني، قدمها الدكتور بدر محمد عادل عضو مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تضمنت محاورها مفاهيم عامة حول حقوق الإنسان، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى القيمة القانونية للاتفاقيات



من جانبه، أشاد السيد محمد راشد الرميحي المفتش العام بجهاز المخابرات الوطني، بجهود القائمين على هذا البرنامج، وبالإنجاز الذي حققه منذ انطلاقه عام ٢٠١٨، والذي ساهم جلياً في زيادة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى منتسبي جهاز المخابرات الوطني.

يأتي هذا البرنامج تفعيلًا لمذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب المفتش العام بجهاز المخابرات الوطني، وانطلاقاً من الشراكة المجتمعية مع جميع أطراف المجتمع من أجل تحقيق التكامل لإنجاح تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقدم سلسلة من المحاضرات للمشاركين في برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان



برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان Human Rights Fellowship Program

والمقترحات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وآلية إعداد البحوث العلمية في المجالات الحقوقية المختلفة، بالإضافة إلى تعريفهم بآلية عمل مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

تأتي هذه المحاضرات - التي شارك فيها عدد طلبة الجامعات المحلية، والباحثين عن عمل المسجلين ضمن برنامج "فرص" التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعدد من الخريجين المهتمين في الشأن الحقوقي - ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع وفق المعايير الوطنية والدولية.

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سلسلة من المحاضرات للمشاركين في برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان، قدمها عدد من المختصين في الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بالأمانة العامة للمؤسسة، تطرقوا من خلالها إلى التطور التاريخي لنشأة حقوق الإنسان وخصائصه في المنظومة الأممية، ومفهوم الحق والحرية الواردة في الدستور، إضافة إلى التعريف بالآليات المعنية بحماية حقوق الإنسان وأنواعها، والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت أو انضمت لها مملكة البحرين.

وتم تدريب المشاركين على كيفية إعداد التقارير



لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها العادي الثامن



الصحية والاجتماعية، التي اعتمدت من قبل رئيس المؤسسة، والتي تأتي ضمن جهود المؤسسة لتطوير آلية عملها فيما يتعلق بالزيارات الميدانية للتحقق من مدى تمتع المتعاملين مع تلك الجهات بمختلف الحقوق المنصوص عليها في المواثيق والصكوك الدولية التي انضمت إليها المملكة أو صادقت عليها، وذلك في إطار حرص المؤسسة على تنفيذ اختصاصاتها الواردة في قانون إنشائها.

واختتمت اللجنة أعمالها بالاتفاق على مواصلة الزيارات الميدانية المكثفة إلى عدد من المراكز الصحية والاجتماعية خلال الفترة القادمة، وذلك ضمن دور المؤسسة الرقابي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الثامن في مقر المؤسسة بضاحية السيف، حيث افتتحت اللجنة أعمالها باستعراض ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، ومن ثم ناقشت مجريات الزيارة الميدانية التي تمت خلال الفترة الماضية إلى مركز شرطة جنوب العاصمة، والتي جاءت للوقوف على الإجراءات المتبعة مع المراجعين من الناحية الحقوقية، والاطلاع على كيفية تلقي البلاغات ومدى سرعة إحالتها للنسبة العامة، بالإضافة إلى ما يقدمه المركز من خدمات مختلفة للنزلاء وفقاً لمعايير حقوق الإنسان المتعارف عليها.

كما استعرضت اللجنة نماذج استمارات زيارة أماكن الإصلاح والاحتجاز والإبعاد، وسكن العمال، ودور الرعاية

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الثامن عن بعد



برئاسة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية السيد أحمد صباح السلوم والدكتور بدر محمد عادل، عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الثامن عن بعد، حيث افتتحت اللجنة أعمالها بالتأكد من النصاب القانوني والتصديق على محضر الاجتماع السابق، ثم ناقشت ما تم بخصوص قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات.

للأشخاص ذوي الإعاقة - على سبيل المثال لا الحصر، الكراسي المتحركة والعربات الخاصة بهم، ومدى جاهزية المداخل والمصاعد للكراسي المتحركة وغيرها - لتسهيل استخدام هذه المرافق بأمان وسلامة.

واختتمت اللجنة أعمالها بمناقشة مقترح الفعالية التي ستقيمها المؤسسة خلال الفترة القادمة، والمعنوية بزيادة الأعمال وحقوق الإنسان.

كما ناقشت اللجنة توصيتها السابقة حول طلب مرثيات وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني، بشأن مبادرة المؤسسة #لنساعدهم في الوصول والتي تهدف إلى تجهيز الأماكن الخاصة والعامة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث نوهت اللجنة بسرعة استجابة الوزارة وردها الواضح.

من جانب آخر، لا تزال اللجنة في انتظار رأي الجهات المسؤولة عن المرافق الخاصة بالمجمعات التجارية والمرافق الترفيهية، ومدى توفر الخدمات المقدمة

